

السيطرة الإسرائيلية على المياه..  
ينابيع الضفة الغربية كـ«مواقع ارتكاز»  
للممارسات الاستيطانية



صفحة (٢)

حكومة بينيت - لا بيد  
واحتمالات إصلاح العلاقات  
الأوروبية - الإسرائيلية



صفحة (٤)

# الاسرائيلي المنتهد

الثلاثاء ٢٠٢١/٨/٢٤ الموافق ١٥ محرم ١٤٤٣هـ العدد ٥٠٤ السنة التاسعة عشرة

الاسرائيلي  
المنتهد

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن



مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

## كلمة في البداية

### عن تطورات تلقي بظلالها على سياسة إسرائيل حيال المواطنين الفلسطينيين!

بقلم: أنطوان شلحت

شهدت الفترة المنقضية منذ الهيئة الفلسطينية الأخيرة في أيار الفائت عدة تطورات داخل المجتمع الإسرائيلي من شأنها أن تلقي بظلالها على علاقة هذا المجتمع مع المواطنين العرب، بقدر ما يمكن أن تنعكس أيضاً على سياسة الدولة حيالهم، وهي تطورات تتقاطع مع ما شملته حملة الاعتقالات التي قامت بها الشرطة - بأداء فاعل من طرف جهاز الأمن العام («الشاباك») - في صفوف المواطنين العرب من مظاهر جديدة في استخدام آليات القمع بما في ذلك القمع السياسي، وتعطي صورة عامة عن أهم جوانب هواجس المؤسسة السياسية الإسرائيلية فيما يتعلق بالسياسة الواجب انتهاجها إزاء الفلسطينيين في الداخل. سنكتفي بالإشارة إلى تطوورين تراكمت بشأنهما بعض الوقائع خلال الفترة القليلة الماضية.

الأول يكمن في ما أشار إليه التقرير الذي ظهر في صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية التابعة لـ«هآرتس» يوم ١٨ آب الجاري، وأشار إلى ازدياد كميات طلبات الحصول على ترخيص حمل السلاح منذ الحرب الإسرائيلية الرابعة على قطاع غزة والهيئة التي أطلقها الفلسطينيون في الداخل ولا سيما في ما يعرف باسم «المدن المختلطة»، ووفقاً لمعطيات وزارة الأمن الداخلي الإسرائيلية، فمُنذ بدء الحرب على غزة يوم ١١ أيار ٢٠٢١ بلغ عدد طلبات الحصول على ترخيص حمل السلاح من جانب السكان اليهود ١٠٨٥٠ طلباً، ما يعني في حال الموافقة على هذه الطلبات، التي يُرْجَح التقرير قبولها، زيادة عدد الأشخاص الذين توجد بحيازتهم رخص حمل السلاح في إسرائيل و يبلغ عددهم في الوقت الحالي نحو ١٤٨ ألفاً بنسبة ٧ بالمئة، وزيادتهم سنوياً بنسبة ٢٨ بالمئة.

وورد في التقرير نفسه أيضاً أن عضو الكنيست من الليكود أمير أوحانا، الذي شغل في الحكومة الإسرائيلية السابقة منصب وزير الأمن الداخلي، أعلن مؤخراً إقامة لوبي في الكنيست من أجل الدفع قداماً بقوتة حق الدفاع عن النفس في إسرائيل، وهو يضم ٢٠ عضواً كنيستياً غيرهم، كلهم من المعارضة، وبطبيعة الحال لا حق يعلو في إسرائيل على حق الدفاع عن النفس في مقابل «العربي»!

هنا تجدر الإشارة إلى أن وزيراً إسرائيلياً سابقاً آخر للأمن الداخلي هو جلعاد إردان من الليكود، أقدم في نهاية العام ٢٠١٨ على استخدام صلاحياته ووسّع دائرة استحقاق الحصول على السلاح، ورفع عدد الرخص الممنوحة لحيازة الأسلحة النارية، وفي نطاق ذلك صادق على إجراء تعديلات بشأن حمل السلاح تسمح لمليون مواطن آخر بالحصول على رخصة سلاح، بعد أن كانت هناك حاجة إلى استيفاء شروط كثيرة للحصول عليها (كما جاء في موقع الوزارة). وفي إطار هذه التعديلات، يمكن أن يحصل المتطوعون، أيضاً، في الوحدات الملائمة في الشرطة وقوات الإنقاذ، على رخصة سلاح. إضافة إلى ذلك، قرر إردان أن لا داعي لقيام الضباط والعناصر الذين يخدمون خدمة دائمة في الجيش الإسرائيلي بإعادة السلاح الذي بحيازتهم بعد تسريحهم من «الخدمة في الاحتياط»، ويمكن أن يطلبوا السماح لهم بحمل السلاح بعد تسريحهم أيضاً ونيل رخصة قانونية لذلك.

أما التطور الثاني فهو مرتبط بإطلاق جهات استيطانية في الصهيونية الدينية التي ينتمي إليها رئيس الحكومة الحالي نفتالي بينيت، حملة للاستيطان في أحد أحياء مدينة الدل (حيّ رمات أشكول) من أجل تعزيز الوجود اليهودي فيه، والوقوف في مواجهة ازدياد أعداد المواطنين العرب. وبموجب تقرير ظهر في صحيفة «يسرائيل هيوم» (٢٠ آب ٢٠٢١) فإن التجاوب مع هذه الحملة كان كبيراً، وشمل كذلك مستوطنين من الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧.

إن ما يشتمل من التقرير الصحفي أن عقيدة الصهيونية الدينية ما زالت تشدّد على أن الاستيطان اليهودي بما يشمل من إنشاء بؤر استيطانية («غير قانونية» بحسب القاموس الإسرائيلي الرسمي في ظاهره)، يجب ألا يكون مقتصرًا على أراضي الضفة الغربية المحتلة فقط، بل أيضاً أن ينسحب على مناطق تقع داخل الخط الأخضر.

وتعدي إلى الأذهان أن ناشطين من الصهيونية الدينية أطلقوا منذ العام ٢٠٠٧ حملة إعلامية واسعة غايتها تشجيع العائلات اليهودية في إسرائيل على الانتقال للسكنى في النقب والجليل، ضمن مشروع تكثيف تهويدهما. وبالرغم من أن عدداً من المستوطنات، خصوصاً في النقب، يتم إنشاؤه من دون التقيد بالخارطة الهيكلية العامة لإسرائيل فإن عدة دوائر حكومية تسهم في إنشاء هذه المستوطنات بالإضافة إلى هيئة خاصة واحدة هي هيئة «أور» الحركة من أجل المهتمات الوطنية في أرض إسرائيل».

يبقى السؤال المطروح: إلى أي مدى تعكس هذه التطورات الوجهة التي بدأت إسرائيل بتطبيقها أو بالسير نحوها إزاء المواطنين الفلسطينيين، في ضوء الهيئة الأخيرة وما انطوت عليه من رسائل عديدة؟ إن الأمر الواضح مما تقدم أن هناك جهات تعتبر ما حدث مفترقاً ينبغي تجييشه للدفع باتجاهات خاصة إلى الأمام، قصد خدمة أهداف حزبية أو قطاعية ربما، وكذلك قصد التأثير على السياسات العامة. ولا بد من أن لفت الانتباه إلى أن تلك الأجدات تتعلق بالأساس بالناظر، ولكنها في الوقت عينه ذات غايات تاريخية من الماضي.



(أبأ)

بينيت: جرعة ثالثة من لقاح «كورونا» و«جعات» سياسية واقتصادية قد تطيل عمر حكومته.

## لقاءات بينيت الخارجية تعزز مكانته داخلياً والاقتصاد الإسرائيلي يحقق قفزات فاقت التوقعات!

كتب بروهوم جرابسي:

دولية أخرى، خاصة في الساحة الأوروبية، ستجعل الجمهور الإسرائيلي أو أجزاء منه يستوعب أكثر من عهد نتنياهو بات في بدايات مسار الغياب، وكلمة طال عمر هذه الحكومة أبعدت نتيناهو عن احتمال العودة إلى رئاسة الحكم أيضاً ارتباطاً بحاكمته؛ ولكن في السياسة، وفي السياسة الإسرائيلية خاصة، لا وجود لمستحيلات كهذه.

### مواجهة «كورونا»

تتركز القضية المركزية في مسألة مكافحة انتشار كورونا، والسعي للحد من انتشار الفيروس، حالياً في كيفية عمل السنة الدراسية المدرسية، التي ستفتتح في الأول من شهر أيلول المقبل، وهذا يجب أن يتم حسمه حتى نهاية الأسبوع الجاري، وفق التقارير اليومية، فحتى مطلع الأسبوع الجاري كان الحديث عن أنه فقط في البلدات «الحمراء»، حيث نسبة الانتشار عالية، ستكون تقييدات مشددة في المدارس، مثل فرض التعليم عن بعد، ولكن هذا قد يمتد لدرجات انتشار أقل، وحتى مطلع الأسبوع الجاري، بلغ عدد الحالات النشطة حوالي ٧٠ ألف حالة، زيادة بأكثر من ٢٠ ألف حالة في أسبوع واحد، كما أن عدد الموتى عاد للارتفاع، وبات يقرب من ٦٨٠٠ ضحية، ولكن في المقابل، فإن عدد من تلقوا وجبة التطعيم الأولى بلغ ٥,٩ مليون شخص، من بينهم قرابة ٥,٥ مليون شخص تلقوا الوجبة الثانية، ومن هؤلاء أيضاً حوالي ١,٥ مليون شخص تلقوا وجبة التطعيم الثالثة.

الجانب الثاني، هو كيفية التعامل مع الأعياد اليهودية التي ستمتد على مدى شهر أيلول المقبل، رأس السنة العبرية في السابع من أيلول، يليه بأيام يوم الغفران، ويلي هذا بأيام عيد الغفران، الذي يمتد أسبوعاً كاملاً، إذ هناك من يطالب بفرض قيود مشددة تمنع التجمهرات الكبيرة، وبضمنها، فرض قيود على عدد الحضور في الكنس اليهودية.

### قفزة عالية للنمو الاقتصادي

«احتفلت» الأوساط الاقتصادية الإسرائيلية، في الأسبوع الماضي، بتقرير مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، الذي أعلن أن النمو الاقتصادي في الربع الثاني من العام الجاري، من شهر نيسان إلى حزيران، سجل قفزة عالية بارتفاعه بنسبة ١٥,٤٪، وليس هذا فحسب بل عدل مكتب الإحصاء

نسب الانكماش في الربع الأول من العام الجاري بنسبة ١,٤٪، وهي أقل من النسبة التي ذكرت سابقاً، ٦,٢٪، وأيضاً تم تخفيض نسبة الانكماش الاقتصادي في العام الماضي ٢٠٢٠، من ٢,٤٪ إلى ٢,٢٪. وتبين من التقرير ذاته أن النسب الحادة في النمو والاستهلاك الفردي نابعة من فتح القطاع الاقتصادي والأسواق بعد الإغلاق الأخير، فقد سجل القطاع الاقتصادي وحده نمواً بنسبة لامست ٢٠٪.

والاستهلاك الفردي سجل في الأشهر الثلاثة ارتفاعاً بنسبة تجاوزت ٣٦٪، وفي تفاصيل هذه النسبة يتبين أن الصرف على شراء معدات البيت والألبسة والحذية والأموار المتعلقة بالاحتياجات اليومية، سجل وحده ارتفاعاً بنسبة تجاوزت ٥٣٪. كما شهد الاقتصاد بشكل عام ارتفاعاً بنسبة لامست ١٠٪ في الاستثمار في العقارات مثل شراء البيوت، وارتفاعاً بنسبة تجاوزت ١٨٪ في صادرات البضائع والخدمات. أما الاستيراد، فقد سجل ارتفاعاً لأمس نسبة ١٦٪.

وحسب تقرير مكتب الإحصاء، فإن الناتج للفرد ارتفع بحسب سنوي بنسبة ١٥,٥٪، ولكن بعد احتزال نسبة التكاثر السكاني السنوية يكون الناتج للفرد ارتفع بنسبة ١٣,٥٪ في الربع الثاني. دفعت هذه المعطيات الجديدة المحللين إلى بث تفاؤل لربما سابق لأوانه. ويقول المحلل الاقتصادي ناتي توكر، في مقال له في صحيفة «ذي ماركر» إن بعض المحللين باتوا يتحدثون عن احتمال ارتفاع النمو الإجمالي هذا العام إلى نسبة تتجاوز ٦,٥٪، في حين أن تقديرات وزارة المالية الجديدة للعام الجاري تتحدث عن نسبة نمو ٥,٥٪ في العام الجاري، بينما تقديرات بنك إسرائيل المركزي ما تزال محافظة، وتتحدث عن ٥,١٪. وهي نسبة شبيهة بتقديرات صندوق النقد الدولي، التي تتوقع أن يرتفع

النمو الاقتصادي الإسرائيلي بنسبة ٥٪. ويتابع توكر أنه في حال استمرت وتيرة الاقتصاد الحالية، فإن النمو قد يسجل بالفعل نسبة تزيد عن ٦,٥٪. وفي هذه الحالة، لن تكون الحكومة بحاجة لإجراء تقليص شبيه عام في ميزانية الدولة بنسبة ١,٥٪ لتغطية الزيادة في ميزانية وزارة الصحة.

بهذه التقديرات للنمو، تكون إسرائيل على لائحة الدول المتطورة، المتوقع لها أن تسجل أعلى نسب نمو في العام الجاري، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا، المتوقع أن يصل فيهما النمو هذا العام إلى ٧٪، وفرنسا وإسبانيا - في محيط ٦٪. ومعادل الدول المتطورة هو ٥,٦٪. وفي الحالة الإسرائيلية فإن تسجيل نمو اقتصادي يفوق ٥,٥٪ واستناداً إلى أن نسبة التكاثر السكاني في محيط ٢٪، يعني أن النمو المتوقع في العام الجاري سيغطي الانكماش الذي حصل في العام الماضي، ويحقق نمواً فعلياً للعامين الماضي والجاري معاً، في حين أن تقديرات بنك إسرائيل في نهاية العام الماضي، كانت تتحدث عن أن الاقتصاد الإسرائيلي سيعوّض انكماشه الاقتصادي في العام ٢٠٢٠، فقط بعد العام ٢٠٢٣. إذ كان من المتوقع أن يكون الانكماش أكثر من ٥,٨٪، ولكنه على أرض الواقع بلغ ٢,٢٪.

اللافت جدا في المعطيات التي تم الإعلان عنها في الأسبوع الماضي، أنه خلافاً للانطباع السائد حتى الأيام الأخيرة، فإن عدد المصالح الاقتصادية على مختلف تنوعاتها سجل في العام الماضي ارتفاعاً ملحوظاً وليس تراجعاً كما كان يعتقد، إذ جرى الحديث حتى مطلع العام الجاري عن أنه في العام الماضي تم إغلاق حوالي ٨٠ ألف مصلحة، غالبيتها مصالغ مهنية فردية، وتم فتح حوالي ٤٠ ألف مصلحة جديدة، بمعنى أن عدد المصالح في إسرائيل تراجع بنحو ٤٠ ألف مصلحة. إلا أن المعطيات الجديدة دلت على أن الحقيقة مختلفة كلياً، وتنقض تلك التقديرات، بعد استكمال كافة التقارير، وتفتحة المصالح الجديدة نفسها في المؤسسات المالية. ولقد تبين أن عدد المصالح التي أغلقت في العام الماضي كان ٣٢,٢٠٩ مصالغ اقتصادية، في حين تم فتح ٥١,٤٣٦ مصلحة جديدة، أي أن عدد المصالح ارتفع بنحو ١٩,٢٢٧ مصلحة.

وتعكس هذه التقلبات الكبيرة في معطيات التقارير حالة الفوضى الاقتصادية، إن صح التعبير، التي عصفت بالمؤسسات المالية والاقتصادية الرسمية، ما جعلها تثبت توقعات مضخمة. كما أن التأخير في عرض الصورة الحقيقية يعود إلى انتهاء عملية استكمال تقديم الوثائق والتقارير المالية عن العام الماضي ٢٠٢٠.

وانعكس هذا الارتفاع في الاستهلاك الفردي والحركة الاقتصادية أيضاً على وتيرة التضخم المالي، التي عادت إلى ما كانت عليه قبل سبع سنوات، وبلغ التضخم في الأشهر السبعة الأولى من هذا العام نسبة ٢٪، وساهم في هذا ارتفاع حاد في أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، ولكن أيضاً ارتفاع الطلب في الكثير من القطاعات، بعد عام من الإغلاقات في الأسواق والاقتصاد.

كما انعكس الأمر في استمرار التراجع في نسب البطالة، فقد أعلن مكتب الإحصاء الحكومي الرسمي في الأسبوع الماضي أن «البطالة الموسعة» هبطت في نهاية شهر تموز الماضي إلى ٧,٦٪، بينما البطالة الأساسية التقليدية، بحسب تعريفات القانون الإسرائيلي، هبطت إلى نسبة ٤,٦٪. والقصد بالبطالة الموسعة هم العاطلون عن العمل بفعل فصل من العمل ويتلقون مخصصات بطالة وفق القانون، ومعهم من تم فرض إجازات غير مدفوعة الأجر، وأيضاً معطلون مزمنون عن العمل، بمعنى أنهم غارقون في البطالة منذ أكثر من عام، أما البطالة الأساسية فتعني من تنطبق عليهم تعريفات قانون البطالة، ويستحقون مخصصات بطالة عادية.

وتقول وزارة المالية ودائرة التشغيل ومؤسسة التأمين الوطني إن وقف مخصصات البطالة الاستثنائية، لمن هم دون سن ٤٥ عاماً، في نهاية شهر حزيران، أدى إلى انخفاض نسبة البطالة. وفي حال تم تلك إغلاقات جديدة في الاقتصاد، فإن نسب البطالة مرشحة للتراجع أكثر حتى نهاية العام الجاري.



سرقه الاحتلال للموارد الفلسطينية وراء أزمة المياه.

## السيطرة الإسرائيلية على المياه.. ينابيع الضفة الغربية كـ «مواقع ارتكاز» للممارسات الاستيطانية

كتب أنس إبراهيم:

تمكنت إسرائيل بعد حرب العام ١٩٦٧ واحتلالها لكل من الضفة الغربية، قطاع غزة، هضبة الجولان وشبه جزيرة سيناء، من فرض منظومة قانونية عسكرية على الضفة الغربية هدفت لتأسيس إطار قانوني واستراتيجية قومية صهيونية للمشروع الاستيطاني في الضفة الغربية لا يزال مستمراً حتى اليوم. ومن بين هذه القوانين والأوامر العسكرية، كان ثمة العديد من الأوامر العسكرية والاستراتيجيات الاستيطانية التي هدفت إلى السيطرة على الموارد المائية الفلسطينية والاستيلاء عليها لتخصيص الجزء الأكبر من المخزون المائي الجوفي لصالح الاستخدام الاستيطاني والإسرائيلي اليهودي، وجرمان الفلسطينيين من حق الوصول أو استخراج مواردهم المائية.

وطُقت هذه الاستراتيجية، التي عادة ما يشاز إليها باحتلال الماء، من خلال الأوامر العسكرية من جهة، والتي منها الأمر العسكري رقم (٩٢) الصادر في الخامس من آب ١٩٦٧، أي بعد شهرين فقط على انتهاء الحرب، والذي نض على تطويرها وتحسين جودتها، بينما تحوّل الينابيع إلى مراكز نشاطات استيطانية هدفت ولا تزال إلى الاستيلاء على الأرض أولاً. المياه الجوفية ثانياً، وتطبيع العلاقة مع الأرض المحتلة من خلال الاستخدام السياحي والترفيهي لهذه المواقع البيئية<sup>(١)</sup>.

ستبدت هذه المقالة في السيطرة الإسرائيلية على المياه الجوفية وكذلك السيطرة الاستيطانية المتنامية على الينابيع في الضفة الغربية، مستندة إلى مقالة الباحث (روس برافرمان): الينابيع الصامتة: طبيعة الماء واحتلال إسرائيل العسكري The Nature of water and military occupation in Israel's military occupation، والتي يُحلّل فيها السيطرة الاستعمارية الاستيطانية على الينابيع المائية بوصفها الينابيع مواقع ارتكازية للسيطرة الاستعمارية حولها وعبرها يتم تشكيل العلاقات الاستيطانية الاستعمارية البشرية بالطبيعة المحتلة وإعادة إنتاج وظائفها ومعانيها الثقافية غصياً.

### السيطرة الإسرائيلية على مخزون المياه الجوفية

يشير الباحث إلى أن الاتفاقية التي وقعتها إسرائيل مع السلطة الفلسطينية العام ١٩٩٥ كملحق من ملاحق أوسلو، مأسست استغلال إسرائيل لمخزون المياه الجبلي، وهو مورد المياه الجوفية الواقع تحت الضفة الغربية وأجزاء من أراضي ١٩٤٨، ويُعد المورد المائي الوحيد المتبقي للفلسطينيين ومن أهم مصادر المياه الجوفية لإسرائيل. فقد نصّت المعاهدة التي بموجبها تم تأسيس سلطة المياه الفلسطينية التابعة للسلطة الفلسطينية، وكذلك لجنة المياه المشتركة الإسرائيلية- الفلسطينية، على أنه يجب الحصول على موافقة مسبقة من لجنة المياه المشتركة قبل البدء في أي مشروع لاستخراج المياه الجوفية من المخزون الجبلي أو أي مصدر آخر من مصادر المياه الجوفية في المناطق (C). كذلك نصّت المعاهدة على تخصيص ٨٠٪ من موارد المياه الجوفية للاستخدام الإسرائيلي، وتخصيص العشرين بالمئة المتبقية للفلسطينيين. ويبيّن تقرير لمنظمة Amnesty أن إسرائيل تواصل بشكلٍ منهج الإفراط في استخراج المياه للارتفاع ذاتياً إلى حد يفوق كثيراً الحصة السنوية المستدامة للمخزون الجبلي، ما يؤثر على

جودة المياه وتيرة تدفّقتها إلى الآبار الفلسطينية وما يؤثر سلباً على الكميات المخضفة للفلسطينيين ويضطرهم إلى شراء الماء الذي تستخرجه إسرائيل من المخزون الجوفي نفسه لسدّ النقص في إمداداتهم المائية، وهو الماء الذي بإمكان الفلسطينيين استخراجها بأنفسهم لو سمحت لهم إسرائيل بفعل ذلك<sup>(٢)</sup>. شكّلت حرب العام ١٩٦٧ بداية السيطرة الإسرائيلية على موارد الفلسطينيين المائية بشكل مباشر، بداية من حرمانهم من الاستفادة بأي شكل من الأشكال من مياه نهر الأردن، وصولاً إلى فرض سيطرتها المطلقة على مخزون المياه الجبلي الذي تراقف مع إصدار حشد من الأوامر العسكرية التي عملت على تنظيم السيطرة الاستعمارية على الموارد المائية وشملت قواعد وتنظيمات تتعلق بنقل، استخراج، استهلاك، بيع أو توزيع الماء والسيطرة على استخدامه، مشاركته وتقنيته، أو بناء بنية تحتية لاستخراجه كحفر الآبار الجوفية، وضرورة استثمار أدون للعمل في كل ما يتعلق بالموارد المائية سواء كانت داخل الأرض أو على سطحها، بما يشمل الينابيع، البرك، الأنهار والتيارات المائية، وكذلك سعر وكيفية المياه المخضفة للاستخدام الفلسطيني السكاني أو الزراعي في المناطق المحتلة. وبالتوازي مع الأوامر العسكرية المتعلقة بالسيطرة الفباشرة على الموارد المائية، ثمة أوامر عسكرية تؤثر بشكل غير مباشر على الموارد المائية، ومنها الأمر العسكري رقم ١٠١٥ للعام ١٩٨٢، والذي يسمح للحاكم العسكري بمنع زراعة أشجار الفاكهة في الضفة الغربية للحفاظ على الموارد المائية والإنتاج الزراعي، واستناداً إلى القرار الذي لم يُفعل بالممارسة فإن الأشجار المزروعة أصلاً يجب تسجيلها والحصول على رخصة زراعة لكل منها خلال ٩٠ يوماً من تاريخ صدور الأمر، أما الأشجار غير المرخصة فيجب اقتلاعها على نفقة صاحبها<sup>(٣)</sup>.

على الجانب الآخر، مكّنت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة المستوطنين اليهود من إنشاء البنى التحتية اللازمة لاستخراج المياه للاستخدام الاستيطاني ومنحتمهم التصاريح اللازمة لحفر عدد من الآبار فسواً للآبار الفلسطينية الموجودة أصلاً، وهي الممارسة التي قلّصت من تدفق المياه الجوفية المستخرجة من قبل الفلسطينيين وزادت من ملوحتها<sup>(٤)</sup> وتتفاقم حالة الاعدالة في توزيع المياه بين الفلسطينيين والمستوطنين بسبب ندرة المياه المتدفقة، وهي الحالة التي نشأت نتيجة للممارسات الصهيونية المفرطة في استخراج المياه وتخصيصها للمشايخ الاستيطانية الزراعية وغير الزراعية ما أثر على مخزون المياه الجبلي. فوفقاً لتقرير صادر عن الأمم المتحدة، انخفض تدفق ٥٣٠ ينبوعاً في الضفة الغربية بشكل كبير في العقود الأخيرة، مع وجود ما يقرب من ٢٠٪ منها في حالة انخفاض تدفق كبيرة، ويشير التقرير إلى أن هذا الانخفاض هو نتيجة لسنوات متكررة من قلة هطول الأمطار، والتي تفاقمت بسبب الإفراط في استخراج من قبل إسرائيل من مياه الآبار الجوفية الموجودة في كل من الضفة الغربية وإسرائيل<sup>(٥)</sup>. وقد تأثر الفلسطينيون بشكل خاص بندرة المياه المرتبطة بنقص متزايد في المياه الجوفية، في ظل حرمانهم من الوصول إلى مصادر مياه أخرى كنهر الأردن، أو إمكانية إنشاء محطات تحلية مياه قبالة بحر غزة، فكان معدل استهلاك الفلسطينيين للمياه (٢١٥) ٨٤,٣ لتر للفرد الواحد يومياً، وهو أقل من الـ ١٠٠ لتر الموصى بها من قبل منظمة الصحة العالمية، في حين وصل معدل استهلاك المستوطنين في الضفة الغربية إلى ٣٠٠ لتر يومياً للفرد الواحد<sup>(٦)</sup>.

**الينابيع كمواقع ارتكازية للبناء الاستعمارية البيئية**  
توظف السياسات الاستعمارية الينابيع كمواقع ارتكازية عام – والعمومية هنا تعود إلى العمومية المنتجة من قبل المؤسسة الإسرائيلية الاستعمارية الرسمية، ما يجعل من العمومية بما تعنيه من انتفاع مجاني محصورة بمجموعة قومية واحدة هي اليهود وليس الفلسطينيين. يعتقد برافرمان أن ثقة عملية جارية ومساعدة لتطوير تنمية وتطبيع ما يقرب من ٥٣٠ ينبوعاً في الضفة الغربية وتحويلها إلى جزء من التراث اليهودي، وهذه العملية تشمل الينابيع غير المصدرة بعد الواقعة خارج المحميات الطبيعية والمتنزهات الوطنية الإسرائيلية في الضفة الغربية. تركز هذه العملية على تطوير استراتيجية دعائية تهمّل الوضعية القانونية الجغرافية الخاصة بهذه الينابيع، وتركّز على جاذبيتها السياحية، الترفيهية والاستجمامية، بحيث تصل إلى مضاغفة وتطبيع الخضور اليهودي في الضفة الغربية من خلال الترويج لهذه الينابيع كمواقع جذب لمحبي التسلق والطبيعة من الإسرائيليين لغاية تطبيع علاقة الإسرائيليين بالمستوطنات والوجود الاستيطاني والتفكير بها كجزء من «إسرائيل الكبرى».

تتمثل خطورة هذه السياسات في أن عملية تطبيع الينابيع كمواقع سياحية قد حدثت من خلال تضمينها كجزء من مشروع حماية البيئة الإسرائيلي، ما يمنح للعملية طابعاً محايداً حميداً قد لا يظهز في أمثلة أخرى لمحاولة تطبيع وتطويع الضفة الغربية. فكونها جزءاً من المشهد الطبيعي وتستخدم ظاهرياً للإمتاع والاستجمام وليس للإخضاع، فإن الينابيع تمكّن من عملية محو استعمارية شديد الفعالية لما كان موجوداً من علاقة محلية بين الينابيع ومحيطه البيئي الاجتماعي الأصلي. ومع ذلك، وبرغم فعالية هذا المحو، فلا يزال غير مكتمل الأثر، ولم ينجح تماماً في تحويل الضفة الغربية إلى ذلك المتنزه الوطني الإسرائيلي الغربية واستمرار ممارسات الاحتلال العنيفة والمقاومة الفلسطينية التي تجيز هذه الممارسات على الظهور وتبقي على وحشية الاحتلال وعلى سياساته العنصرية في حالة الضفة الغربية كحيز غير آمن ويتمتعون عن زيارتها، سواء لزيارة الينابيع أو غيرها من المواقع التي تروّج لها وكالات السياحة الاستيطانية والإسرائيلية.

**الرواية البيئية الاستعمارية كأداة لتبرير الاستيلاء**  
يوضّح تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الصادر العام ٢٠١٢ تفاصيل الاستيلاء المنهجي على ينابيع الضفة الغربية ومصادرة ملكيات الأراضي الواقعة بالفلسطينيين، فيشير إلى أن ما يقرب من ٥٥ ينبوعاً في المناطق المجاورة للمستوطنات الإسرائيلية قد أصبحت في تلك الفترة أهدافاً معتادة للنشاطات الاستيطانية، ما جعل وصول الفلسطينيين إليها أكثر صعوبة مما كان عليه في السابق، وفي بعض الأحيان غير ممكن على الإطلاق. ويتميز التقرير بين نوعين من الينابيع، تلك المستولى عليها بشكل مباشر من قبل السلطات الإسرائيلية، وتلك المسيطر عليها من قبل المستوطنين. ومن بين الـ ٥٥ ينبوعاً، ثمة ٢٠ ينبوعاً تخضع بالكامل لسيطرة المستوطنين في حين أن ثمة ٣٥ ينبوعاً مهددة بالاستيلاء الاستيطاني، وما يقرب من ٨٤٪ منها، أي ٧، ينبوعاً، تقع في أراض تعود ملكيتها، بحسب الإدارة المدنية الإسرائيلية، إلى الفلسطينيين<sup>(٧)</sup>.

وبالتوازي مع عمليات الاستيلاء الاستيطانية على الينابيع ومحيطها البيئي، طوّر المستوطنون رواية استعمارية تدعي أن الاستيلاء على هذه الينابيع يأتي مدفوعاً بالحرص البيئي على إصلاحها، حمايتها وتحسين جودة المياه المستخرجة منها؛ أي أن الاستيلاء الاستيطاني مدفوع بتطوير هذه المواقع منعاً لزلواها ودمارها الذي يتسبب به الفلسطينيون، بحسب الرواية الصهيونية. فأولاً يحدث الاستيلاء، ويتبعه

جرمان الفلسطينيين من أرضهم والوصول إلى الينابيع بالتوازي مع بناء شبكة طرق تحيط بالينابيع وتؤدي إليها تخضّص للمستوطنين، ومع إنشاء بنية تحتية للينابيع مع برك لتجميع المياه المستخرجة، طاولات ومقاعد للتنزه، تثبيت لافتات بأسماء المواقع وتنظيم زيارات ورحلات استيطانية دورية للمواقع التي أصبحت خاضعة للسيطرة الاستيطانية بالكامل وتبع للهبات والأجسام الاستيطانية الخاصة بالمستوطنات المحيطة والمجاورة. كذلك يُمنح الينابيع «المطوّز المستعاد» اسماً عبرياً، عادة ما يكون مشتقاً من اسمه العربي أو يكون اسم شخصية إسرائيلية بارزة كجزء من ممارسات التخليد الصهيونية<sup>(٨)</sup>.

بهذه الزاوية توظف المؤسسة الاستيطانية وحشد الممارسات الاستيطانية للطب البيئي التطويري لتبرير ممارسات الاستيلاء والسيطرة، مقيّمة فضلاً صارماً بين عالمين، أحدهما متطوّر أوروبي يكتربّ بالنظام البيئي ويحافظ عليه، والآخر متخلّف وتتسبب سطرته على هذه المواقع بدمارها. أي أنّها تخلق مخيّلة بيئية استعمارية تبرز بدورها حالة المنع والإقصاء للفلسطينيين من الوصول إلى هذه الأماكن، لأنهم يشكّلون خطراً على الحالة التي خلقتها المؤسسة الاستيطانية، حالة التطوّر وإمكانية الإمتاع التي توفرها هذه المواقع بعد فرض السيطرة الصهيونية عليها. وهنا تشتغل الادعاءات البيئية الصهيونية في خدمة الآلة الاستعمارية الاستيطانية، من خلال ادعاء حماية البيئة وتحسينها وبالتالي شرعية السيطرة عليها.

### هوامش:

- Braverman I. Silent springs: The nature of water and Israel's military occupation. Environment and Nature E: Nature and Space. 2020; 3(2):527-551.
- Amnesty International (2009) Troubled Waters: Palestinians denied fair access to water in Israel-Occupied Palestinian territories. Amnesty International Publications. Available at: <https://www.amnestyusa.org/pdf/mde150272009en.pdf>
- Braverman I. Silent springs: The nature of water and Israel's military occupation.
- Jeffrey D. Dillman (1989) Water Rights in the Occupied Territories, Journal of Palestine Studies, 19:1, 46-71
- OCHA (2012) How dispossession happens: The humanitarian impact of the takeover of Palestinian water springs by Israeli settlers. Report, March. available at [https://www.ochaopt.org/sites/default/files/ocha\\_opt\\_springs\\_report\\_march\\_2012\\_english.pdf](https://www.ochaopt.org/sites/default/files/ocha_opt_springs_report_march_2012_english.pdf)
- Amnesty International (2009) Troubled Waters: Palestinians denied fair access to water in Israel-Occupied Palestinian territories.
- Braverman I. Silent springs: The nature of water and Israel's military occupation.
- Ibid.
- OCHA (2012) How dispossession happens: The humanitarian impact of the takeover of Palestinian water springs by Israeli settlers.
- Braverman I. Silent springs: The nature of water and Israel's military occupation.



(ويكيبيديا)

«تنوفا» دور حاسم في محاربة الزراعة الفلسطينية.

## من تعاونية «تنوفا» إلى تصدير «زراعة عبرية» إلى الضفة الغربية.. النيو ليبرالية تطال قطاع الزراعة في إسرائيل!

كتب وليد حباس:

يبدو أن الحكومة الإسرائيلية ماضية قدماً في هذا الإصلاح الزراعي تحت مسوغ واحد يحظى بشعبية في الشارع وهو: حماية المستهلك من جشع السوق. في الخلفية، فإن الإصلاح يقع في صلب العقيدة النيو ليبرالية التي يتبناها معظم أحزاب الائتلاف اليميني مثل يميننا، «إسرائيل بيتنا»، «أزرق أبيض»، «أمل جديد» و«يوجد مستقبل». ولا بد من الانتباه إلى أن الأجندة اليمينية المتطرفة التي تتبناها هذه الأحزاب (بإستثناء «أزرق أبيض» و«يوجد مستقبل» اللذين يعتبران من أحزاب الوسط لكن نيو ليبرالية) تنطوي على جانبين أساسيين: من جهة، الدفع باتجاه المزيد من الشوفينية والفوقية اليهودية في المجال السياسي. ومن جهة أخرى تبني سياسات السوق من أجل الاقتصاد. وكلا الجانبين له تبعات كبرى على العلاقة ما بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

### هوامش:

1. موشيه كوهين، مزارعون يحتجون على الإصلاح المتعلق بالاستيراد؛ من المستحيل إنهاء الزراعة في إسرائيل، معاريف، 29 تموز 2021. أنظر الرابط التالي: <https://www.maariv.co.il/news/israel/Article-856021>
2. وليد حباس، السياسات الاقتصادية للهستدروت بين 1920-1948 (رسالة ماجستير غير منشورة، بير زيت، جامعة بيرزيت، 2018).
3. غاي فارون، الثورة الزراعية، بودكاست N12 26 تموز 2021. أنظر الرابط التالي: <https://apple.co/2WhbCWt>
4. عيدن إيرتس، أسعار الفاكهة والخضار في إسرائيل في ارتفاع مستمر، هذه هي الأسباب، غلوبس، 30 تموز 2021. على الرابط التالي: <https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001380036>
5. الكنيست، القطاع الزراعي: الفرص والتحديات (القدس: الناطق الإعلامي للكنيست، 2020) أنظر الرابط التالي: <https://bit.ly/3y7PcTY>
6. راجع عدد «المنشهر الإسرائيلي» من 8 آذار 2021، على الرابط التالي: <https://bit.ly/3847489>

ألف عامل أجير في قطاع الزراعة في إسرائيل موزعين ما بين الزراعة، الري، القطف والاعتناء بالمحصول. العمال موزعون كالتالي: ٤٨٪ (أو ٣٨ ألفاً) عمال إسرائيليون يصل معدل أجرهم الشهري إلى حوالي ٦٤٧٠ شيكلا. بالإضافة إلى ٣١٪ (أو ٢٤٠٦ ألف عامل أجنبي) يصل معدل أجرهم الشهري إلى حوالي ٦٦٠٠ شيكل. ثم هناك حوالي ٢١٪ (أو ١٦٠٦ ألف) عامل فلسطيني من الضفة الغربية، يصل أجرهم الشهري إلى حوالي ٣٧٠٠ شيكل فقط. <sup>(١)</sup> إن فتح السوق الإسرائيلية على مصراعيها لاستيراد المنتجات الزراعية الرخيصة من السوق العالمية، قد يدفع المزارعين الإسرائيليين إلى الدفاع عن مزارعهم من خلال تقليل النفقات قدر الإمكان. هذا يعني الزراعة الرخيصة من السوق العالمية، قد يدفع المزارعين الإسرائيليين إلى الدفاع عن مزارعهم من خلال تقليل النفقات قدر الإمكان. هذا يعني الزراعة الرخيصة من السوق العالمية، قد يدفع المزارعين الإسرائيليين إلى الدفاع عن مزارعهم

أسعار الخضار والفاكهة بحوالي ١٧٪، وهي مستمرة في الارتفاع. والسبب هو وجود سلسلة طويلة من المتنافسين. <sup>(٢)</sup> فالى جانب المزارعين أنفسهم الذين يبذلون ويورون ويقطفون، هناك شركات تشتري المحصول بالجملة، ثم شركات أخرى توزع المحصول على المحال التجارية، بالإضافة إلى شركات نقل لوجيستية وغيرها. كل حلقة ضمن هذه السلسلة الطويلة التي تشمل شركات احتكارية «تقضم» قطعة من الأرباح إلى أن تصل السلعة النهائية إلى المستهلك بأعلى نسبة. هذه السلسلة هي نتاج سياسات النيو ليبرالية التي أطلقت العنان لآليات السوق المفتوحة والمنافسة لدرجة أنه أصبح من الصعب جداً «تقليم أظافر» هذه البنية المعقدة على الرغم من انتقاد مراقب الدولة لأسعار المنتجات الزراعية العالية.

لكن المزارع الإسرائيلي الذي كان محمياً حكومياً بفضل السياسات الحماية، واعتقد أنه الحلقة الأضعف في هذه البنية، يجد نفسه اليوم الضحية الأولى في مساعي الحكومة الإسرائيلية لوضع حد لأسعار الخضار والفاكهة العالية. يأتي الإصلاح الزراعي الذي تقترحه وزارة المالية الإسرائيلية (برئاسة أفغدور ليرمان من «إسرائيل بيتنا») ووزارة الزراعة (برئاسة عوديد فورر أيضاً من «إسرائيل بيتنا») كجزء من قانون التسويات الاقتصادية المرافق لمشروع الموازنة (أو ما يسمى بـ«قانون ههسدريم») والذي منذ العام ١٩٨٥ يحاول إدخال إصلاحات اقتصادية تدفع نحو النيو ليبرالية والخصخصة. لكن رفع الجمارك العالية عن استيراد المنتجات الزراعية قد يؤهل في النهاية إلى إنهاء الزراعة في إسرائيل وتحويلها إلى مهنة غير مجدية، وإغراق السوق بمنتجات رخيصة «غير عبرية». ثمة آراء متضاربة حول ما إذا كان الإصلاح الزراعي سيخفض الأسعار أم لا. فالجميع متفق على أن الإصلاح قد يضر بالمزارع الإسرائيلي، وبمشاريع كبرى تقوم عليها الكيبوتسات والموشافيم في إسرائيل اليوم، لكن قد لا يتفق الجميع حول ما إذا كانت حرية الاستيراد والمنافسة الشرسية التي ستنتج في أثناء الشروع بالاستيراد لتغطية حاجات السوق قد تؤهل بالفعل إلى تخفيض الأسعار.

في كل الحالات، ثمة انعكاسات لهذا الإصلاح على العلاقات الاقتصادية ما بين الضفة الغربية وإسرائيل، ولا بد من استشراف بعضها:

أولاً: في العام ٢٠١٩، كان هناك حوالي ٧٩

وتسويق كل المنتجات الزراعية «العبرية» حتى في ظل الحروب (الحرب العالمية الثانية، حرب العام ١٩٤٨). وشكلت صمام أمان للمزارعين في أوقات الأزمات (خصوصاً في السنوات الأولى للدولة). لكن الأهم، لعبت تنوفا دوراً حاسماً في محاربة الزراعة الفلسطينية وأخرجت من السوق آلاف المزارعين الفلسطينيين غير المنظمين الذين لم يقدرُوا على الصمود أمام جمعية استعمارية منظملة تركت عملية إنتاج وتسويق المنتجات الزراعية الأكثر حيوية. لكن تنوفا كجمعية تعاونية اشتراكية كانت وسيلة أساسية لإقامة الدولة، وليست عقيدة ثابتة لدى المشروع الاستعماري الذي كان منذ البداية ينظر بكل ترقق إلى إسرائيل المستقبلية كدولة رأسمالية حديثة. انتقلت تنوفا من تعاونية تضم حوالي ٦٢٠ كيبوتسا، إلى شركة خاصة ربحية في النصف الثاني من الثمانينيات، ثم بيعت إلى شركة بريطانية في العام ٢٠٠٨ في مقابل مليار دولار. في العام ٢٠١٤، باعَت الشركة البريطانية أسهمها في تنوفا (حوالي ٥٦٪) إلى شركة صينية جانية أرباحاً تقدر بحوالي ٧ مليارات دولار. ومع انهيار تنوفا كعناوينية تحمي الزراعة الإسرائيلية، وتحولها إلى شركة خاصة يملكها رأسمال أجنبي، قامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بالتدخل لحماية المزارعين الإسرائيليين وسد الثغرات التي خلفتها هذه النقلة النوعية. أحد أهم السياسات التي اتبعتها الحكومات الإسرائيلية منذ منتصف الثمانينيات، كانت سياسات حمائمة تقليدية، تمثلت بوضع جمارك هائلة على الاستيراد الزراعي (خضار، فاكهة، لحوم، بيض... الخ). وهدفت هذه السياسات المستمرة حتى اليوم إلى حماية المزارع الإسرائيلي وجعل المنتجات الزراعية العالمية (التي يمكن أن يتم استيرادها بأسعار زهيدة) أغلى بشكل ملموس من منتجات «أرض إسرائيل» بسبب حجم الجمارك والضرائب المفروض على الاستيراد. وعليه، ظلت الزراعة في إسرائيل مشروعاً مجدياً ولا يمكن منافستها من قبل الأسواق العالمية. <sup>(٣)</sup>

أدت هذه السياسة إلى حماية المزارع الإسرائيلي من خطر العولمة، لكنها لم تحم المستهلك الإسرائيلي الذي يعاني من ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية. في إسرائيل، تعتبر أسعار المنتجات الزراعية للمستهلك النهائي أغلى بضعفين من أسعارها في دولة منظمة التعاون الاقتصادي OECD. بين العام ٢٠١٢ و٢٠٢٠، ارتفعت

في يوم ٢٩ تموز ٢٠٢١، خرج آلاف المزارعين الإسرائيليين إلى الشوارع للاحتجاج، وأغلقت ثمانية مفرقات رئيسية في البلد. وبالإضافة إلى رفع باقعات تنديد، وإطلاق شعارات غاضبة، قام المزارعون بإتلاف مئات الأطنان من الخضروات والبيض. <sup>(٤)</sup> ويقوم المزارعون بالاحتجاج ضد الإصلاح الزراعي الذي تدفع به الحكومة الإسرائيلية الجديدة بكل إصرار، والذي قد يشكل ضربة قاضية لقطاع الزراعة الإسرائيلي الذي يعتبر في المخيال الصهيوني عماد الاستيطان، والعودة إلى الأرض. على ما يبدو، السياق الذي بدأ في منتصف الثمانينيات وأحدث انعطافة من إسرائيل الاشتراكية نحو إسرائيل النيو ليبرالية لم يطل كل القطاعات بشكل متساو، وظل قطاع الزراعة مستفيداً من سياسات حمائمة تدافع عن المزارع الإسرائيلي من فوضى السوق المفتوحة والمضاربات الحرة. الآن، يكشف اليمين الإسرائيلي الجديد عن أنيابه النيو ليبرالية، ويسعى إلى خصخصة كل ما يبرز تحت مظلتها، ابتداءً من مجلس الحاخامات (الرابانوت)، هيئة الموافقة على الأكل الحلال (الكشروت) وصولاً إلى قطاع الزراعة.

تركزت هذه المقالة على الإصلاح الزراعي، وتقص بإيجاز التغييرات التي طرأت على الزراعة في إسرائيل منذ إقامة «تنوفا»، وصولاً إلى نق المسمار الأخير في نعش الأمن الزراعي الإسرائيلي، في محاولة لرصد الخاسرين والمستفيدين من الموجة الجديدة من سياسات النيو ليبرالية الإسرائيلية، بما في ذلك انعكاسها المتوقع على العلاقة مع الفلسطينيين. تأسست جمعية «تنوفا» في العام ١٩٢٦، كجمعية تعاونية تضم العديد من الكيبوتسات في فترة البيشوف بهدف تحييد قوانين السوق المفتوحة، وتركيز كل الإنتاج الزراعي والتسويق في جمعية واحدة. بدون إنشاء جمعية تنوفا (للإنتاج والتسويق الزراعي) وسوليل بونيه (للمقاومات) وهمشبير (للتوزيع بالجملة) وجمعية باصات إيغد (للنقل العام) وحفرات هوفوديم (كشركة أم لكل هذه الجمعيات) لما كان باستطاعة المستوطنين البقاء على الأرض وتحويل الاستيطان إلى مشروع مجد ورائح. <sup>(٥)</sup> في فترة البيشوف، وفي السنوات الأولى لإقامة إسرائيل، شكلت تنوفا رافعة للزراعة الإسرائيلية ونجحت في تطوير الإنتاج الزراعي



## الآن في الأسواق

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

قضايا إسرائيلية «٨٢»

محور العدد:

وباء الكورونا في إسرائيل: إدارة الأزمة

## حكومة بينيت - لايبند واحتمالات إصلاح العلاقات الأوروبية- الإسرائيلية

كتب نهاد أبو غوش:



(إبأ)

شهدت دفعات متلاحقة خلال العقود التالية، ويلخص أبو سيف في دراسته أن جميع الاتفاقيات بين أوروبا وإسرائيل تضمنت اتفاقيات سياسية وأخرى اقتصادية وتجارية، لكن اللافت أن الاتفاقيات السياسية كانت عامة وإجمالية، أي أنها لم تتضمن أية قيود وشروط يمكن لها أن تؤثر على السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، لكن الجوانب الاقتصادية كانت تفصيلية وموسعة، ومثلت جوهر الاتفاقيات المشتركة، ويلخص الكاتب مواقف إسرائيل من الاتحاد الأوروبي بأن إسرائيل لا تريد أن تكون جزءاً من الاتحاد الأوروبي نظراً لما يترتب على هذه العضوية من شروط سياسية، لكنها تريد أن تستفيد من كل الامتيازات التي تمنح إلى الأعضاء.<sup>(١)</sup>

دأب نتنياهو على التباهي بعلاقاته الشخصية الوطيدة مع قادة العالم، واستثمر هذه العلاقات في الدعاية لنفسه وقيادته، إلا أن سياساته الداخلية والخارجية شكلت عناصر استفزاز لأطراف كثيرة في الولايات المتحدة وأوروبا، مع أن جوهر العلاقات الفعلية بين إسرائيل وحلفائها، وتحديداً الأمنية والاقتصادية، لم يتأثر كثيراً بسلوك نتنياهو أو غيره من الساسة، كما أن حكومة بينيت- لايبند الحالية لا تملك الكثير من القدرة ولا القوة والرغبة في التأثير والتغيير لا في سياسات إسرائيل وتحالفاتها الخارجية، ولا في سياسات الاحتلال تجاه الفلسطينيين، ولكن لديها قطعاً شخصيات أكثر قبولاً وأقل صلفاً واستفزازاً في العلاقة مع العالم.

### هوامش ومراجع:

- شمعون شطاين وعويد عيران، الاتحاد الأوروبي وإسرائيل: ليس شهر عسل ولكن يتكلمون، معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي <https://www.inss.org.il/he/publication/iraquel-eu/>
- أنطوان شلحت، عرب، 48، 2021/7/28
- تقرير مدار الاستراتيجي 2021، مشهد العلاقات الخارجية، إعداد خالد عنتاوي
- ynet، إيتصار أيلخندر، إلى جانب إسرائيل: هغفرايا تحيط مشروع قرار أوروبي، 2021/5/18
- ألان غريش، محاضرة في جامعة بيرزيت بتاريخ 1 كانون الأول 2011، موقع جامعة بيرزيت، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية.
- الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، موقع الجزيرة، نت 2011/11/2
- عاطف أبو سيف، إسرائيل والاتحاد الأوروبي، التطورات العلاقات الأوروبية- الإسرائيلية باطراد منذ إنشاء دولة إسرائيل والاعترافات الأوروبية المتتالية بها، ثم

في تقرير لايتمار أيلخندر إلى أن هغفرايا أحبطت خلال السنوات الأخيرة عدداً من المحاولات الجماعية الأوروبية لإصدار مواقف وبيانات إدانة لإسرائيل وسياساتها، ومن بين هذه المحاولات دول الاتحاد الأوروبي إصدار بيان ضد اعتراف الرئيس الأمريكي السابق ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل.<sup>(٢)</sup>

### الدعم المالي بدلاً للدور السياسي

لا يتوقع معظم الخبراء والمحللين نشوء أية فوارق جدية، وخاصة عملية، بين المواقف الأوروبية والأميركية تجاه قضية الشرق الأوسط والصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، ويلخص الصحافي الفرنسي المعروف والخبير في شؤون الشرق الأوسط آلان غريش أن الدور الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية تراجع بعد العام ١٩٩٣ وبدأ يميل للجانب الاقتصادي والمالي، ومع أن أوروبا تقر بمركزية القضية الفلسطينية ضمن الصراع العربي- الإسرائيلي، واتخذت مواقف لافتة ومتميزة عن الولايات المتحدة وتحديداً ما ورد في إعلان البندقية في العام ١٩٨٠، والذي نص على حق الفلسطينيين في تقرير المصير وضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات، إلا أن اتفاقية أوسلو خلقت أوهاماً كثيرة لأن أوروبا اعتبرت هذه الاتفاقية حلاً نهائياً للصراع.<sup>(٣)</sup>

ويتفق الباحث محمد هشام إسماعيل مع القول بضعف دور الاتحاد الأوروبي تجاه الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وعدم تناسب هذا الدور الضعيف مع حجم الدعم الاقتصادي والمالي الذي يقدمه لطرفي النزاع، وهو يعزز ذلك، في دراسته التي نشرها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، إلى عدد من العوامل من بينها الخلافات داخل أطراف الاتحاد الأوروبي، وعدم ارتياح الولايات المتحدة نفسها لفكرة مشاركة الاتحاد الأوروبي لها في صنع سياسة الغرب عامة تجاه منطقة الشرق الأوسط، والخلافات العربية- الغربية والفلسطينية- الفلسطينية.<sup>(٤)</sup>

ويضيف عاطف أبو سيف في دراسته «إسرائيل والاتحاد الأوروبي الشراكة الناعمة» سبباً آخر لمحدودية الدور الأوروبي تجاه قضايا الشرق الأوسط وهو الرفض الإسرائيلي لمثل هذا الدور على الرغم من حرص إسرائيل على توثيق علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي في مختلف المجالات وخاصة الصناعية والتجارية والعلمية. ويرى أبو سيف، في الدراسة المذكورة الصادرة عن مركز مدار في أيلول ٢٠١١، أن مركزية وأولوية العلاقات الأميركية- الإسرائيلية لا تعني التخفيف من اهتمامات إسرائيل بعلاقاتها مع أوروبا.

تطورت العلاقات الأوروبية- الإسرائيلية باطراد منذ إنشاء دولة إسرائيل والاعترافات الأوروبية المتتالية بها، ثم

**إسرائيل واليمين الشعوبي**

يؤكد تقرير مركز (مدار) الاستراتيجي عن العام ٢٠٢٠ الصادر في نيسان ٢٠٢١ على أن دولا أوروبية كثيرة تتوجس من تحالف نتنياهو مع اليمين العالمي والأوروبي، وتعتبره تحدياً لقيمه الليبرالية والديمقراطية، ويسرد التقرير مجموعة من الإشكاليات التي ساهمت في تآزيم العلاقات الأوروبية- الإسرائيلية في عهد نتنياهو ومن بينها مخطط الضم، الذي اعتبرته فرنسا انتهاكاً للقانون الدولي، محذرة من إسقاطاته على العلاقات الأوروبية- الإسرائيلية.<sup>(٥)</sup> لكن الدول المركزية بعد أن استنفرت تلت أبيب علاقاتها ونفوذها لدى بعض الدول الصغيرة، وأصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية تعميماً على سفراء إسرائيل لإحباط صدوره، ومن الجدير ذكره أن مواقف الاتحاد الأوروبي في قضايا السياسة الخارجية بحاجة إلى إجماع دول الاتحاد الـ٢٧، وبالتالي يكفي اعتراض أي دولة مهما كانت صغيرة أو هامشية لإحباط أي قرار. ويلفت تقرير مدار إلى أن بعض الدول التي يسيطر فيها اليمين الشعوبي تستغل هذه القاعدة لمنع الاتحاد الأوروبي من التدخل في شؤونها، ولتغليب سياساتها المحلية والقومية على السياسات الإقليمية الموحدة التي يسعى لها الاتحاد الأوروبي تجاه عدد من الملفات المهمة والحرجة مثل قضايا الهجرة واللاجئين والبيئة.

**فيتو إسرائيلي تجاه السياسات الخارجية الأوروبية!**

وبدا الأمر أشبه بامتلاك إسرائيل حق (النقض) للاتحاد الأوروبي! فقد تكرر الأمر نفسه في شهر أيار الماضي حين أحبطت هغفرايا (المجر) مشروع قرار وافق عليه مندوبو ٢٦ دولة من دول الاتحاد الأوروبي لإصدار قرار يدعو لوقف فوري لإطلاق النار بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية، خلال الحرب الإسرائيلية الرابعة على قطاع غزة، ما اضطر مفوض السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيف بوريل لإصدار بيان منفرد باسمه الشخصي عن هذا الموضوع، حاول فيه أن يرد عن نفسه مسيحياً سمة الانحياز، فأكد أن مقتل الأطفال في غزة غير مقبول، ودعا إسرائيل للالتزام بالقانون الدولي واتخاذ ردود فعل متناسبة، كما هاجم الفصائل الفلسطينية التي أطلقت القذائف على إسرائيل. في حين أن الوزير الهغفرايا بيتر سيارتو - الذي زار إسرائيل متضامناً في حزيران الماضي - قال إن المواقف الأوروبية تجاه إسرائيل تتسم دائماً بالأحادية والسلبية وهي غير مفيدة، ولا ينبغي إصدار أحكام ضد إسرائيل والتلويح بالمقاطعة.

ولفت موقع صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإلكتروني

والعرب مثل قبرص واليونان ودول البلقان، كما نجحت في عدد من أهداف حملاتها لتجريم حركة مقاطعة إسرائيل (BDS)، وانتزعت سلسلة من القرارات الأوروبية التي تتبنى الموقف الإسرائيلي من «معاداة السامية» أو تقترب منه لا سيما مع الحساسية المفرطة القائمة تجاه هذا الموضوع في أوروبا بسبب ما عانته دولها وشعبها خلال الحقبة النازية ومع انتعاش قوى اليمين الشعوبي القريب من النازية في عديد الدول الأوروبية، ويشار هنا إلى حملة إسرائيلية مكثفة ومدعومة من قبل زلات تخاض بتعمد المطابقة بين انتقاد إسرائيل ورفض الاحتلال وممارسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين، وبين انتقاد الحركة الصهيونية وبين معاداة السامية. لا يتوقع أنطوان شلحت الكثير من استئثار الود الظاهر بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي في عهد الحكومة الجديدة، وهو إذ يشير إلى أن علاقات الجانبين انكفأت بسبب تركيز نتنياهو على دول لا تبهظها أو لا تشق عليها سياسات إسرائيل، وتحديداً دول مثل هغفرايا واليونان وقبرص وبولندا ورومانيا، لكن وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لايبند قطع الشك باليقين، وأعلن خلال لقائه وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في بروكسل في تموز الماضي أنه «لا توجد في الوقت الحالي إمكانية لحل الدولتين على الرغم من تأييده (أي لايبند) الشخصي له، ولم يفد لايبند أن يلقي باللأمة على الفلسطينيين حين قال في اللقاء عينه «ثمة أمر يجب أن نتذكره كلنا، في حال قيام دولة فلسطينية يجب أن تكون دولة ديمقراطية ومناصرة للسلام، لا يمكن أن نبنى بأيدينا تهديداً إضافياً لحياتنا».<sup>(٦)</sup> وأضاف أن إسرائيل ينبغي ألا تكون في عجلة من أمرها لتسوية هذه القضية، فالأولوية في رأي لايبند كما كانت لدى نتنياهو هي في إنجاز التطبيع مع العرب، وفي نهاية المطاف يمكن أن تشمل دائرة السلام الفلسطينيين. ما زال الاتحاد الأوروبي بدوله الرئيسية الكبرى إذا استثنينا الدول الهامشية المحكومة من اليمين الشعوبي، متمسكا بحل الدولتين، وأعلن ذلك في كل مناسبة ممكنة، وخاصة في الأزمات والمنعطفات مثلما جرى عند إعلان «صفقة القرن» ومخطط الضم، وقد كرر وزير خارجية الاتحاد الأوروبي الحالي جوزيف بوريل هذا الموقف لدى استقباله يائير لايبند الذي أعلن الموقف السلبي الأتف الذكر، وجدد بوريل تأكيداً على أهمية حل الدولتين للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وقال إنه «لا يمكن تحقيق أمن إسرائيل سوى عبر حل الدولتين». وأضاف أن الأوروبيين ينتظرون من إسرائيل تقديم وجهة نظر سياسية من أجل إنهاء الصراع القائم، مشيراً إلى أن التوصل إلى حل مع الفلسطينيين، سيساهم إيجاباً في تحقيق الأمن لإسرائيل.

العلاقة الإسرائيلية الأوروبية: انتعاش متير للاسئلة.

بعد حقبة طويلة من القطيعة وشبه القطيعة، والتوترات السياسية الأوروبية- الإسرائيلية الإسرائيلية التي ميّزت فترات رئاسة بنيامين نتنياهو للحكومة في إسرائيل، دبّت الحياة من جديد في أوصال مؤسسات العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، من خلال انعقاد مجلس الشراكة، وهو المنتدى السياسي الرفيع بين إسرائيل ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، لأول مرة منذ عشر سنوات، ودعوة وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لايبند إلى الاجتماع الشهري لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في ١٢ تموز الماضي. ويصف تقرير أعده كل من شمعون شطاين وعويد عيران، ونشره معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي (INSS) في ٢١ تموز الماضي، الاجتماع المشار إليه بأنه «حدث غير عادي» في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، بعد عقد من الجفاء اتسمت فيه العلاقات بين الجانبين بالنقد المتبادل وانعدام الحوار بين رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وروساء مؤسسات الاتحاد الأوروبي، في الوقت الذي ركز نتنياهو جهوده واتصالاته لتنمية علاقات إسرائيل بالقادة الشعبويين من أعضاء الاتحاد الأوروبي مثل رئيس الوزراء المجر فيكتور أوربان.<sup>(٧)</sup>

### أوروبا تتمسك بحل الدولتين

يربط هذا التقرير فرص تحسين العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل بالسياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، وفرص استمرار الجهود لتجسيد حل الدولتين الذي تنتهها أوروبا، ولكن بشكل أكثر تدقيقاً بمعاملة إسرائيل للفلسطينيين، أي ليس بمبدأ إنهاء الاحتلال، بل في القيام بتغيير جوهري في نهج إسرائيل تجاه المشاكل اليومية للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى وجه الخصوص تجنب الإجراءات التي من شأنها إحباط تجسيد حل الدولتين، إن لم يكن الآن في المستقبل. وبالتالي قد يشكل مجرد غياب نتنياهو، وأي تحريك محدود العملية السياسية، فرصة جديدة لاستئناف العلاقات الطيبة، من دون الرهان على إمكانيات تحقيق اختراق سياسي ملموس، طالما أن الدور الأوروبي تجاه التسوية محدود أصلاً، مع التسليم الأوروبي بالدور المركزي المركزي في هذا الملف والاكتفاء بالدعم المالي والاقتصادي.

### ترحيب بإزاحة نتنياهو

كثيرة هي الدول والكيانات والقوى الدولية والإقليمية التي سرها غياب بنيامين نتنياهو عن سدة الحكم في إسرائيل، فرحبت، كل على طريقته، بمجيء حكومة بينيت - لايبند على الرغم من علم جميع هذه الأطراف بأن الحكومة الجديدة في إسرائيل ضعيفة وهشة، وعرضة للاهتزاز عند أول اختبار جدي، فضلاً عن أنها لا تحمل أي جديد جذري في سياساتها تجاه الفلسطينيين والاحتلال. وإذا كانت إدارة الرئيس جو بايدن الديمقراطية الأميركية من أكثر المحتمين علانية بهزيمة نتنياهو ورحيله، جراء انحياز الأخير للسفير للرئيس الأميركي السابق ومرشح الحزب الجمهوري للانتخابات دونالد ترامب، وكثرة تدخلات رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق في السياسات الداخلية الأميركية، فإن دول الاتحاد الأوروبي وخاصة الدول الكبرى والمركزية مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا، ليست أقل اغتباطاً من القيادة الأميركية، فكانت من أشد المرشحين برحيل نتنياهو ومجيء حكومة «التغيير» برئاسة بينيت.

سجل العلاقات السياسية بين إسرائيل- نتنياهو والاتحاد الأوروبي حافل بالتوترات التي تبدأ من رفض تل أبيب أي دور مؤثر وجدي للاتحاد الأوروبي في موضوع التسوية والصراع الفلسطيني- الإسرائيلي وتشمل ممارسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والموقف الأوروبي الرسمي لوسم منتجات المستوطنات كتعبير عن تمسك أوروبا بحل الدولتين ورفض الاحتلال، وصولاً إلى التدخلات الإسرائيلية الثقيلة والمزعجة في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي من خلال التحالف مع القوى الصهيونية اليمينية، وبعض الدول التي شكلت أداة فعالة بيد إسرائيل لإحباط أي قرار يتصل بموقف الاتحاد الأوروبي تجاه قضايا الشرق الأوسط.

### مد وجزر

وإذا كان من الصعب العثور على نتائج سلبية ملموسة لأثر السياسات التي انتهجها نتنياهو على العلاقات الفعلية الأوروبية- الإسرائيلية، وخاصة في مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري واتفاقية الشراكة الإسرائيلية- الأوروبية، فإن الأكثر صعوبة هو توقع تغييرات جدية في سياسات حكومة بينيت- لايبند تجاه العناوين التي كذرت صفو العلاقات الأوروبية- الإسرائيلية، كما أن علاقات أوروبا وإسرائيل خلال ولايات نتنياهو لم تكن كلها في اتجاه واحد سلبي، فقد نجحت دول وحكومات كانت تاريخياً إلى جانب الفلسطينيين

## صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

## الأراضي المُفرغة

جغرافيا قانونية لحقوق البدو في النقب

ترجمة: ياسين السيد





(المصورة عن «فلاش ٢٠١٩»)

في موقع العثور على جثة عجزو إسرائيلية وحيدة مينة بشقتها في القدس المحتلة في نيسان ٢٠١٩.

## لم تكشفهم سوى روائح الموت.. عدد الموتى وحيدين في إسرائيل ارتفع جدياً خلال الأعوام الخمسة الأخيرة!

كتب هشام نفاع:

فطاعة موت بشر بلا أهل ولا مجتمع ولا دولة يتذكرونهم التقى وزير العمل والشؤون الاجتماعية مئير كوهين قبل نحو شهر أعضاء منظمة «زكا» لمناقشة سبل تعزيز الحلول فيما يتعلق بحالات موت كبار السن والمحتاجين في منازلهم، حسبما أعلن مكتب الوزير. الوزير صرح أن: «قضية المسنين والمحتاجين الوحيدين قريبة من قلبي»، وبقى السؤال طبعاً كيف تكلمات شخصية، يمكن القول إنه حينما يسمع المرء تبيحات مسؤولي سلطات هذه الدولة، بمختلف صفاتهم وتسمياتهم، عن «الاهتمام باليهود ومصير اليهود وأمن اليهود»، وهلم جرا من مزاعم، فإن بعض الحقائق الصارخة تكشف عمق جدية أو نفسية مختلفة، كي يموتوا بكرامة على الأقل، لأن يعثر عليهم وقد تحللت جثامينهم؟ هذه صورة لا يمكن لها ترك المرء حيادياً حيالها، لشدة فطاعة أن يموت بشر وحيد بلا أهل ولا مجتمع ولا سلطة دولة يتذكرون وجودهم، إن المعيار الأساس لأي نظام هو احترام حياة المواطنين وكرامتهم، هذه الدولة تشن حروباً واعتداءات دموية بزعم الدفاع عن مواطنين، وباسم ما يسمى «الالتزام الأخلاقي تجاه مصير اليهود»، وفي الوقت نفسه تدير الظهر كالثور الذي تحدث عنه كارل ماركس لمواطنيها، لأفراد، لبشر مستضعفين وقعوا ضحايا ظروف حياتية معقدة تركتهم في عزلة بلا رفقة ولا معين.

كيفية يتساوى التحدث بتلك الحرارة الملتهبة عن «الذود عن حياة المواطنين»، في أوقات الحروب العدوانية، مع وضع يموت فيه مسنون وبؤساء وحدهم دون أن يلتفت إليهم أحد ولا تذكر بهم سوى روائح موتهم المخيفة؟ مفعج ومرعب أن يلاقي بشز مثل هذا المصير، ومثير للغضب والاشمئزاز والانتفاض نظام يرتكب جرائم الحرب باسم المواطنين لكنه لا يسأل عن بعضهم لا في حياتهم ولا في مماتهم حين يتقدم بهم العمر ويتخلف عنهم الجميع.

احتمال الفقر يزداد كلما طالت فترة عيش الشخص وحيداً وفقاً للدراسات، يمكن للوحدة أن تشكل تحدياً من عدة جوانب، فالأشخاص الذين يعيشون بمفردهم يكونون أكثر عرضة للفقر، ويزداد احتمال الفقر كلما طالت فترة عيش الشخص بمفرده. ويصرح الكثير من المسنين الذين يعيشون وحدهم بأنهم يشعرون بالوحدة والعزلة. وبما أن تناول الطعام هو نشاط اجتماعي بالنسبة لمعظم الناس، فإن العيش وحيداً قد يؤدي إلى عدم قيام المسن بتحضير طعام كاف، أو متوازن من الناحية الغذائية. وبالتالي، يزداد احتمال إصابة المسن بسوء التغذية. كما أنه من السهل أن يصاب المسن بأمراض أو مشاكل في البصر أو السمع، أو ظهور أعراض جديدة لأمراض دون أن يلاحظ أحد عليه ذلك، ويعاني العديد من كبار السن الذين يعيشون بمفردهم من صعوبات في الالتزام بالتعليمات الخاصة بالعلاجات الموصوفة. وأظهرت الدراسات أن كبار السن الذين يفتقرون إلى التفاعل الاجتماعي يزداد لديهم خطر الإصابة بالمشاكل الصحية، وذلك بالمقارنة مع الأشخاص الذين يتفاعلون اجتماعياً مع الآخرين. قد يحتاج المسنون الذين يعيشون بمفردهم إلى بذل جهود لتجنب العزلة الاجتماعية (الدليل الطبي الإرشادي الأميركي).

يقول موقع «مؤسسة التأمين الوطني» إن ٨٥٪ من مجمل المخصصات التي تقدمها دولة إسرائيل لسكانها تدفعها المؤسسة، وتساعد المخصصات ٥٠٪ من العائلات الفقيرة في إسرائيل للخروج من دائرة الفقر. وتصرح أن مساهمة المخصصات في تقليل نسبة الفقر هي مساهمة بارزة خاصة بالنسبة للمسنين: ما يقارب ٧٢٪ من المسنين ينقذون من دائرة الفقر بفضل المخصصات. ولكن على الرغم من ذلك، وفقاً لمنظمة «لتيت» التي تقدم تقارير بديلة عن الفقر، ففي العام ٢٠٢٠ قال أكثر من ٩١٪ من متلقي المساعدات من المسنين إن معاشاتهم التقاعدية لم تكن كافية لشراء الحاجيات والضروريات الأساسية ليعيشوا حياة كريمة. وتقرير مؤسسة التأمين الوطني كان أشار العام ٢٠١٨ إلى أن خطورة الفقر بين المسنين حتى العام ٢٠١٧، كانت عموماً ضئيلة قياساً ببقية السكان، ولكن في العام ٢٠١٨ ارتفعت نسبة المسنين الفقراء من ٢١،٨٪ إلى ٢٣،٤٪، كما أن مؤشر عمق فقر المسنين ارتفع من ٢٧،٧٪ إلى ٣٧،٧٪.

عاماً فما فوق وصلت النسبة نحو ٤٣٪. ولاحظ البحث أن الشعور بالوحدة أكبر لدى المسنات مما هو لدى المسنين؛ وأكبر أيضاً لدى المسنين العرب قياساً بالمسنين اليهود.

وفقاً لمعطيات مكتب الإحصاء المركزي، يتوقع في إسرائيل ارتفاع متواصل في نسبة المسنين داخل هذا المجتمع. ويدل توزيع السكان بصورة عامة بحسب الفئة العمرية في العام ٢٠١٧ على أن الفئة العمرية ٦٥ عاماً فما فوق تشكل نحو ١١،٥٪، أما نسبة المسنين الذين يبلغون من العمر ٧٥ عاماً فما فوق في المجتمع الإسرائيلي، بكل فئاته، فوصلت في ٢٠١٧ إلى ٤،٨٪ بين السكان، وإلى ٥،٨٪ بين اليهود، وإلى ١١،٧٪ بين الفلسطينيين.

على سبيل المقارنة، يوجد في الولايات المتحدة الأميركية حوالي ٤٦ مليون مسن يعيشون ضمن مجتمعاتهم، أي خارج دور الرعاية، ولكن ٣٠٪ منهم يعيشون وحيدين. وترتفع تلك النسبة إلى ٥٠٪ عند المسنين الذين يبلغون من العمر ٨٥ عاماً أو أكثر. وبحسب الإحصائيات، فإن حوالي ثلثي أربع كبار السن الذين يعيشون بمفردهم من النساء.

وأظهرت إحصاءات رسمية في بريطانيا هذا العام موجة من الوفيات بمرض كورونا ممن لقوا حتفهم في دور رعاية المسنين، التي قال القائمون عليها إنه يتم تجاهلها. وصرح مشغلو وموظفو دور الرعاية بأن هذا العدد أقل على الأرجح من الحصيلة الحقيقية في المنشآت التي تأوي بعض كبار السن والأكثر ضعفاً في البلاد. وقال رئيس أحد أكبر مشغلي دور رعاية المسنين في بريطانيا إن عدد حالات الإصابة والوفيات بفيروس المستجد بين النزلاء المسنين أعلى بكثير مما يتم الإعلان عنه رسمياً. وقالت روس التمان، الوزيرة الحكومية السابقة التي تدافع عن حقوق كبار السن، إنه تم التغاضي عن كبار السن الضعفاء في هذه الجائحة. وأضافت: يجب ألا ننسى أن معيار المجتمع المتحضر لا بد أن يعكس الكيفية التي يتم التعامل بها مع المواطنين الأكثر ضعفاً والأكثر سناً... يجب ألا ننسى الأكبر سناً بين سكاننا، متوسط عمر الأشخاص في دور رعاية المسنين لدينا ٨٥ عاماً، حياتهم قيمة أيضاً ويحتاجون إلى العلاج والمعدات والرعاية التي نتوقعها لأي شخص آخر في المجتمع على حد سواء (رويترز).

اسمها «نحافظ على تواصل» وناشطة اجتماعية في حيفا، وتعكف هذه الفترة على مشروع بحث يدرس تأثير وباء كورونا على كبار السن من الرجال والنساء. وكما قالت لموقع «دفار» العبري (حزيران الفائت) فإنها قابلت ٢٠ من كبار السن في مدينة حيفا، ووجدت أن أكبر مخاوف معظمهم هو أنهم قد يموتون وحدهم في منازلهم من دون أن يعلم أحد بذلك. وتوّه: إنهم يربطون بين إخراجهم من أنظمة وبرامج الدعم أثناء تفشي وباء كورونا وبين حقيقة أنه إذا حدث لهم شيء فعلى الأغلب لن يعرف بذلك أحد.

وفقاً لما تقول نجلر فإن الصعوبة تكمن في غياب الحوكمة الذي فرض عدم الاستقرار السياسي على السلطات المحلية، وخصوصاً حقيقة أن الدولة تعمل منذ ٣ سنوات بدون ميزانية. (بموجب معلقين اقتصاديين في عدة وسائل إعلام، منع رئيس الحكومة السابق، بنيامين نتنياهو، المصادقة على ميزانية لإبقاء إمكانية التوجه إلى انتخابات جديدة قائمة، وانتظار فرصة تشكيل حكومة جديدة تسمح له بسن قوانين تتيح له الإفلات من المحاكمة في تهم فساد خطيرة).

وفقاً لبحث أجري في معهد الكنيست للأبحاث والمعلومات، العام ٢٠١٦، يسود شرائح عديدة من المسنين بدرجات عالية الشعور بالوحدة، المرتبط بالخوف من الموت دون علم أحد. ويقدم البحث معلومات عن الشعور بالوحدة بين كبار السن وإحصاءات عن كبار السن في إسرائيل الذين يعانون من الوحدة. ويستند البحث إلى المعلومات التي قدمتها الوزارات ذات الصلة.

فجوة بين الروابط الاجتماعية المرغوبة وبين تلك المتاحة يتم تعريف الوحدة في البحث الأكاديمي على أنها فجوة - يعيها الفرد ذاتياً - بين الروابط الاجتماعية المرغوبة للشخص وتلك التي يعتقد أنها متاحة له (هذا شعور لا علاقة له بعدد الأشخاص من حوله)، والتي يمكن أن تؤدي إلى المعاناة، والضعف الشديد وحتى وصولاً إلى الميول الانتحارية. البيانات المستندة على معطيات مكتب الإحصاء المركزي تفيد أن الشعور بالوحدة يزداد كلما تقدم المسن أكثر في العمر. فمثلاً في الفئة العمرية ٦٥-٧٤ عاماً نسبة من أفادوا بشعور بالوحدة على أحيان متقاربة هي نحو ٣٢٪، بينما لدى الفئة العمرية من سن ٧٥

وجدت فرق الإنقاذ وخدمات الدفن العام الماضي ٢٠٢٠ في إسرائيل، ١٥٨ مواطناً، معظمهم من المسنين، وهم أموات في بيوتهم وحيدين، بدون أن ينتبه لهم أحد إلا بعد مرور فترات متباينة من الزمن. بينما في العام الذي سبقه ٢٠١٩ كان عدد الضحايا ١٣٢ إنساناً. وفي العام ٢٠١٨ كان عدد الأموات الوحيدين ١٠٤، وفي العام ٢٠١٧ كان عدد هؤلاء المواطنين المترولين وحيدين في وجه الموت ٩٨ إنساناً. يمكن القول إن العدد ارتفع جدياً خلال ٥ أعوام.

تعتمد هذه الأرقام على معطيات منظمة «زكا» وهي اختصاراً لتشخيص ضحايا الكوارث، منظمة تطوعية أقامها يهود من الأوساط المتدينة لمساعدة الشرطة وفرق الإنقاذ خلال وبعد وقوع كارثة أو عملية تفجيرية. ويصل المتطوعون في هذه المنظمة سريعاً إلى ميادين الحوادث ومواقع التفجيرات في مختلف أنحاء إسرائيل ويشعرون في تجميع أشلاء القتلى. وبدات المنظمة في السنوات القليلة الماضية بتقديم مساعدة في البحث عن مفقودين.

منذ مطلع هذا العام حتى تموز الفائت، قالت بيانات «زكا» إنه جرى العثور على نحو ٥٣ مسناً وهم أموات في بيوتهم، ويصف متطوعو المنظمة مشاهد فظيعة إذ كان قسم من جثامين الضحايا في مراحل متقدمة من التحلل. عادة ما تكون أسباب الموت حوادث ناجمة عن أمراض أو حوادث سقوط في البيت تسببت للضحايا بإصابات منعتهم من القدرة على طلب العون. وتحدث المنظمة عن حالات قليلة كان سبب الموت فيها هو الانتحار.

يقول متطوع من المنظمة وفقاً لموقع «واللا» العبري، مطلع تموز الفائت: إننا نناشد العائلات والجيران ووكالات الرعاية الاجتماعية الاهتمام بهؤلاء الأفراد (الوحيدين) وتوخي اليقظة. هؤلاء أناس لا يسلمهم أحد في أوقات الشدة، ويموتون في عذاب شديد ومؤلم وحزين وحيدين، لو كان هناك من يهتم بهم وأظهر عاطفة تجاه حالتهم، لكان من الممكن منع موتهم. العديد من هذه الحالات تنتهي بالموت، وكرر المناشدة بإبداء التضامن والتكافل الاجتماعي وإبداء رهافة الحس تجاه الحار.

دراسة: أكبر مخاوف المسنين الموت وحدهم في منازلهم تمار نجلر (٢٥ عاماً)، هي المبادرة لإقامة منظمة

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع  
وزارة الخارجية النرويجية

THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY  
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة  
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook  
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube  
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959  
هاتف: 00970 - 2 - 2966201  
فاكس: 00970 - 2 - 2966205  
البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:  
madar@madarcenter.org  
موقع «مدارة» الإلكتروني:  
http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي